



IRAQI  
Academic Scientific Journals



العراقية  
المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN:2073-1159 (Print) E-ISSN: 2663-8800 (Online)

**ISLAMIC SCIENCES JOURNAL**

Journal Homepage: <http://jis.tu.edu.iq>

**ISJ**

Saad M. Abdul \*  
Jabbar

Muhammad R.  
Mahmoud

Dr. Othman Khudair  
Mazal

College of Islamic sciences,  
Tikrit University.

**KEY WORDS:**

General - Fundamentals -  
Jurisprudence - Absolute -  
Conflict .

**ARTICLE HISTORY:**

Received: ١/٠٢/٢٠٢٠

Accepted: ١٥/٠٢/٢٠٢٠

Available online: ١/٠٤/٢٠٢٠

ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ) ISLAMIC SCIENCES JOURNAL (ISJ)

**THE PUBLIC OPPOSES**

**ABSTRACT**

Praise be to God, Lord of the worlds, and peace and blessings be upon our master Muhammad and his whole family and companions, and after:

For the science of fundamentals is a broad field science, it is only entered by anyone who was in all the sciences, and the principles of jurisprudence existed with the presence of jurisprudence, but it was not recorded, but his issues were in the books of jurisprudence or on the tongues of jurists, and the first without him and collecting his issues was Imam Al-Shafi'i, may God have mercy on him Almighty in his book Al-Risala, after which several books were written, and this science had its own terms, expressions that limit it, and concepts that explain it, among these terms is: (public opposes), which is the name of my research that I want to show, and reveal its truth, by analyzing the concept and mentioning examples , And I had no difficulty collecting it except for lack of time and for accuracy and honesty.

\* Corresponding author: E-mail: Saad\_٩٠٩٠٩٠@yahoo.com

## تعارض العموم

سعد محمد عبدالجبار محمد رحيم محمود أ.د. عثمان خضير مزعل  
كلية العلوم الإسلامية /جامعة تكريت

**الخلاصة:** الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن علم الأصول علم ميدانه واسع، لا يدخله إلا من كان في كل العلوم بارع، وله عقل ثاقب وفهم له مطاوع، وأصول الفقه وجد مع وجود الفقه إلا أنه لم يدون، بل كانت مسائله في كتب الفقه أو على ألسنة الفقهاء، وكان أول من دونه وجمع مسائله هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة، وكان لهذا العلم مصطلحات تخصه، وعبارات تحده، ومفاهيم توضحه، من هذه المصطلحات هو: (تعارض العموم)، وهو مسمى بحثي الذي أريد أن أبينه، وأكشف حقيقته، عن طريق تحليل المفهوم، وذكر الامثلة، ولم أجد صعوبة في جمعه إلا ضيق الوقت وتوخي الدقة والامانة.

---

الكلمات المفتاحية: عام - أصول - الفقه - المطلق - تعارض.

## المقدمة

الحمد لله الذي جعل العلماء معالم الهدى والوصول، والعلم معراج الرقي إليه والدخول، وميز علوم الشريعة بمزيد من الرضا والقبول، لاسيما علم الفقه والأصول، فمن أخذهما كان من أهل الخير الذي ليس عنه عدول، كيف لا وهو ما بشر به الخاتم الرسول، بقوله من یرد الله به خيرا.. فأكرم به من قول.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد إمام أهل الهدى، وسيد أهل التقوى، وعلى آله الطيبين وصحبه الأخيار.

وبعد :

فإن علم الأصول علم ميدانه واسع، لا يدخله إلا من كان في كل العلوم بارع، وله عقل ثاقب وفهم له مطاوع، وأصول الفقه وجد مع وجود الفقه إلا أنه لم يدون، بل كانت مسأله في كتب الفقه أو على أسنة الفقهاء، وكان أول من دونه وجمع مسأله هو الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه الرسالة، وكان لهذا العلم مصطلحات تخصه، وعبارات تحده، ومفاهيم توضحه، من هذه المصطلحات هو: ( تعارض العموم)، وهو مسمى بحثي الذي أريد أن أبينه، وأكشف حقيقته، عن طريق تحليل المفهوم، وذكر الامثلة، ولم أجد صعوبة في جمعه إلا ضيق الوقت وتوخي الدقة والامانة.

وقد جعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة، فكانت خطة هذا البحث على الشكل التالي:

**المبحث الاول: تعريف التعارض والعام، وألفاظ العموم، وحكمه، وفيه أربعة مطالب:**

تعريف التعارض، وتعريف العام، وألفاظ العموم، وحكم العام.

**المبحث الثاني: حكم التعارض بين الادلة، وبيان تعارض العموم، وفيه مطلبين:**

حكم التعارض بين الادلة، وبيان تعارض العموم.

وأسأل الله تعالى أن يوفقني لإتمام ما بدأت، وإكمال ما كتبت، والتوفيق فيما نويت، وأن يجعل عملي خالصا لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**المطلب الأول : تعريف التعارض لغة واصطلاحاً**

**التعارض لغة:**

التعارض لغة مصدر من باب التفاعل وفعله يقتضي فاعلين فأكثر، والتعارض مأخوذ من العرض بضم العين وهو الناحية أو الجهة كان المتعارضين يقف كل منهما في وجه الآخر أي جهته، والاعتراض المنع والأصل فيه أن الطريق المسلك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجذع والجبل منع السابله من سلوكه فوضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا

تَجَعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴿١﴾، اي ولا تجعلوا الحلف الكاذب بالله مانعا بينكم وبين القرب من الله، ويأتي ايضا بمعنى التقابل تقول عارضت الكتاب اي قابلته بكتاب اخر (٢).  
التعارض اصطلاحا:

اختلف الاصوليون في تعريف التعارض فبعضهم من أوجز في تعريفه وبعضهم أطنب فيه وادخل ما ليس منه وبعضهم توسط والكل لا يخلوا من نقد، وقد قسمتها الى ثلاثة أقسام هي:

**القسم الأول: من اوجز في تعريفه جدا:**

تعريف الغزالي: "التعارض هو التناقض" (٣)

وعند التأمل به تراه لم يتجاوز المرادف اللغوي للتعارض وإضافة الى هذا فان استخدامه للتعارض مرادفا للتناقض استخدام غير دقيق لان التعارض بين الأدلة، في اصطلاح الاصوليين ليس هو التناقض بل هو تعرض ظاهري بمعنى انه وهم يكون في ذهن الناظر وليس له وجود في الواقع.

**القسم الثاني: من اطنب في تعريفه:**

وممن اطل في تعريف التعارض حتى ادخل ما ليس منه:

١- الامام السرخسي فقال في تعريفه: "الممانعة على سبيل المقابلة - يقال عرض لي كذا اي استقبلني فمنعني مما قصدته ومنه سميت الموانع عوارض فاذا تقابلت الحجتان على سبيل المدافعة والممانعة سميت معارضة" (٤).

٢- تعريف النسفي: "إبطال إحدى الحجتين بالأخرى" (٥).

وفي الحقيقة هذا التعريف يطابق ما عرفه السرخسي ومن المعلوم انه لا تعارض بين الحجتين لكونهما دليلا قطعيلا ولا تعارض بين الأدلة القطعية وهذا يلزم منه تناقض الشارع في الأحكام.

**القسم الثالث: من جاءت تعاريفهم اكثر ضبطا للتعارض:**

ومنهم السبكي والشوكاني فعرفه السبكي: "التعارض بين الشئيين هو تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه" (٦)، وعرفه الشوكاني: "بانه تقابل دليلين على سبيل الممانعة" (٧).

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٢٤.

(٢) ينظر: المفردات في غريب القرآن: ص ٥٩٥، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٤٠٢/٢، ومجمع بحار الأنوار: ٥٦٠/٣.

(٣) المستصفي، للغزالي: ٢٧٩/١.

(٤) أصول السرخسي: ١٢/٢.

(٥) كشف الاسرار، للنسفي: ٨٨/٢.

(٦) الإبهاج في شرح المنهاج، للسبكي: ٢٧٣/٢.

(٧) إرشاد الفحول، للشوكاني: ٢٥٨/٢.

وهذان التعريفان اوضح مما تقدم واضبط لمعنى التعارض ويأخذ على التعريفين انهما لو أضافا كلمة (ظاهر) لكانا اتم وذلك ان أصل التعارض هو ما يبدو للمجتهد وليس حقيقة في الأدلة فعلى أساس هذا يمكن ان نستنتج من خلال كل ما مر من تعاريف تعريفها جامعاً مانعاً وهو الراجح عندي بأذن الله وهو:

**التعارض:** هو تقابل نصين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر تقابلاً ظاهرياً. وقلنا تقابلاً ظاهرياً اي بما يبدو للمجتهد من تعارض وليس في نفس الأمر من تعارض بين الأدلة.

### المطلب الثاني : تعريف العام لغة واصلاحاً

#### العام لغة:

العام في اللغة من العَمَّ عِظْمُ الخَلْقِ في الناس، والعام بمعنى الشمولية للجميع، يُقال: عمَّ الخبر، إذا ذاع وشمل جميع الناس، وعمَّ الخير في المدينة، إذا شَمِلَ الجميع، والعامَّة خلاف الخاصة<sup>(١)</sup>.

#### العام اصطلاحاً:

اختلفت وجهات نظر الأصوليين في تعريف العام، فقد ذكروا جملة من هذه التعاريف منها: ما عرفه الأحناف بقولهم: بأنه كل لفظ ينتظم جمعاً من الأسماء لفظاً أو معنى<sup>(٢)</sup>. وعرفه نجم الدين الطوفي بقوله: "العام هو اللفظ الدال على جميع وحدات الماهية"<sup>(٣)</sup>. ومنهم من عرفه كالإمام الرازي بقوله: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بوضع واحد من غير حصر كقولنا: الرجال فإنه مستغرق لجميع ما يصلح له من الرجال<sup>(٤)</sup>.

#### المطلب الثالث : ألفاظ العموم

#### للعام ألفاظ كثيرة وصيغ متنوعة من أهمها<sup>(٥)</sup>:

أ- الاسم الواحد المعرف بالألف واللام: فهذا يدل على العموم ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾<sup>(٦)</sup> فالإنسان لفظ عام يشمل كل إنسان محكوم عليه بالخسران فاستثناهم الله عز وجل بعد ذلك بأداة الاستثناء "إلا"، والاستثناء كما سيأتينا من المخصصات المتصلة<sup>(٧)</sup>.

ب- اسم الجمع المعرف بالألف واللام: فهذا يدل على العموم، ومن ذلك: قول الله تعالى: ﴿

(١) ينظر: لسان العرب: ٤٢٦/١٢، والقاموس المحيط: ص ١١٤١، وتاج العروس: ١٤٩/٣٣.

(٢) أصول السرخسي: ١٢٥/١.

(٣) شرح مختصر الروضة: ٤٦٠/٢.

(٤) ينظر: المحصول، للإمام الرازي: ٣٠٩/٢، والبحر المحيط، للزركشي: ١٧٩/٢، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن: ١٤٥٩/٤.

(٥) ينظر: تقويم الأدلة في أصول الفقه: ص ١١٠ وما بعدها، والوجيز في أصول الفقه الإسلامي: ٤٩/٢-٥٠.

(٦) سورة العصر، الآية: ٢.

(٧) ينظر: الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات: ص ١٣٨.

وَأَمَّا مَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴿١﴾ ، فالمطلقة لفظ عام يشمل كل مطلقة<sup>(٢)</sup> .

ت- أدوات الشرط والاستفهام: كمن: كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾<sup>(٣)</sup> سواء كان ذكراً أو أنثى، كبيراً أو صغيراً ، حراً أو رقيقاً ، وأيضاً ( ما ) كقول الله تعالى : ﴿ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٤)</sup> فما من أدوات العموم تشمل كل ما يفعل من خير سواء كان من عبادة أو معاملة وسواء كان إحساناً للقريب أو للبعيد وسواء كان بالقول أو بالفعل أو بالمال أو بالجاه أو غير ذلك، (أين) كقول الله تعالى: ﴿ أَيَنْمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾<sup>(٥)</sup> ، فيشمل كل مكان .

ث- لفظ كل: وهذا من أقوى صيغ العموم ويلحق بها كل ما دل على العموم مثل : جميع ومعشر ومعاشر وعمامة وكافة وقاطبة<sup>(٦)</sup> .

ج- النكرة في سياق النفي : تدل على العموم ومن ذلك : قول الله تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾<sup>(٧)</sup> ، يشمل الرفث القليل والكثير ، والفسوق القليل والكثير ويشمل الجدل بغير حق القليل والكثير<sup>(٨)</sup> .

ح- المضاف للمعرفة سواء كان مفرداً أو جمعاً فإنه يفيد العموم : مثال المفرد : قول الله تعالى: ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾<sup>(٩)</sup> نعمة: مضاف، لفظ الجلالة ( الله ) : مضاف إليه ، وهذا يشمل كل نعمة من نعم الله سواء كانت النعمة حسية أو معنوية سواء كانت نعمة المال أو نعمة البدن أو نعمة الأولاد أو نعمة العلم أو نعمة العمل الصالح ، ومن ذلك أيضاً : لو قال زوجتي طالق . زوجة : مفرد مضاف يعم كل الزوجات ، فإذا كان له أربع زوجات وهو لم ينو واحدة بعينها أو يخصص أو يستثنى فهذا يشمل كل الزوجات لأن هذا مفرد مضاف يعم<sup>(١٠)</sup> .

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨ .

(٢) ينظر: تيسير التحرير: ١٩٧/١ .

(٣) سورة الطلاق، من الآية: ٢ .

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٩٧ .

(٥) سورة النساء، من الآية: ٧٨ .

(٦) ينظر: المحصول ، للرازي: ٢٨٨/١ .

(٧) سورة البقرة، من الآية: ١٩٧ .

(٨) ينظر: التقرير والتحرير: ١٦٠/١ .

(٩) سورة النحل، الآية: ١٨ .

(١٠) ينظر: شرح رسالة ابن سعدي في الأصول، للمؤلف: خالد المشيقح: ٤١/١ .

**المطلب الرابع : حكم العام**

ذهب الأصوليون في توجيه العام باتجاهين، باعتبار إذا قام دليل على تخصيص العام، أو عدم وجود مخصص له

**الاتجاه الأول: باعتبار وجود مخصص لهذا العموم**

١. اتفق جمهور الأصوليين على أن العام شامل لجميع أفرادها، وأن الحكم الثابت للعام ثابت لكل فرد من هذه الأفراد دون حصر أو استثناء.

٢. كذلك اتفقوا أيضاً على وجوب إجراء العام على عمومه والعمل به، ما لم يقد دليل يخصص هذا العام.

٣. وكذلك اتفقوا على إن العام إذا خصص بقطعي فإن باقي أفراد العام الذي لم يخصص يبقى على ظنيته.

فمثال ذلك قولك: ((الصلاة واجبة على المسلمين، ولا تجب على الصغار منهم)).

فالصلاة غير واجبه على الصغار بدليل تخصيص عموم المسلمين بقولنا: ((ولا تجب على الصغار منهم)) فحكمه عدم الوجوب وهو مخالف لحكم العام<sup>(١)</sup>.

**الاتجاه الثاني: إذا لم يقد دليل على تخصيص هذا العموم:**

إذا ورد في النصوص الشرعية لفظاً عاماً ولم يقد دليل على تخصيصه، فإن علماء الأصول اختلفوا في حكم هذا العام هل دلالة قطعية أم ظنية على قولين:

**القول الأول:** ذهب أكثر الحنفية إلى إن دلالة العام قطعية<sup>(٢)</sup>، ما لم يخصص، فإن خصص صارت دلالاته على ما بقي من أفرادها ظنية<sup>(٣)</sup>، واستدلوا على ذلك بقولهم بأن اللفظ العام وضع لكثير غير محصور، فإنه يستغرق جميع أفرادها وهذا هو المعنى الحقيقي للعام، فيجب حمله عليه عند إطلاقه، ولا يجوز صرفه عن هذا الإطلاق إلا بدليل يدل على تخصيصه وقصره على بعض أفرادها، وأما احتمال التخصيص دون ان ينهض دليل على هذا الاحتمال، فهو مما لا يؤبه به، ولا يلتفت إليه، ولا يعول عليه، فتبقى دلالة العام على شمول أفرادها قطعية ولا يؤثر فيها مجرد احتمال التخصيص بلا دليل، إذ إن هذا الاحتمال من قبيل التوهم، ولا عبره بالوهم ولا بالتوهم<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي: ص ٤٠٧.

(٢) ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي: ٤٤٤/١-٤٤٥.

(٣) ينظر: أصول الشاشي: ص ٢٦.

(٤) ينظر: الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان: ص ٣١٧-٣١٨.

مثالُه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾<sup>(١)</sup>، يشمل كل من يتوفى عنها زوجها، ويدل عليه قطعاً، سواء كان هذا قبل الدخول ام بعده، وسواء كانت حاملاً أم غير حامل، فإذا وجد مخصص لهذا العموم كانت دلالته على افراده ظنية، ولم يُعتبر احتمال التخصيص دليلاً للفتح في قطعية العام<sup>(٢)</sup>.

**القول الثاني:** ذهب جمهور الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة إلى إن دلالة العام دلالة ظنية<sup>(٣)</sup>؛ **واستدلوا على ذلك** بقولهم بأن دلالة العام من قبيل الظاهر الذي يحتمل التخصيص، واحتمال التخصيص كثير في العام؛ لأن عندهم قاعدة تقول: ((ما من لفظ عام الا وقد خصص))؛ وإنه بالاستقراء اللغوي نجد التخصيص يدخل كثيراً من ألفاظ العموم مما يجعل احتمال التخصيص قائماً وممكناً، ومتى كان احتمال التخصيص ثابتاً، فإنه لا مساع لأنه يقال إنه قطعي<sup>(٤)</sup>.

**القول الراجح:** والقول الراجح في دلالة العام هو ما ذهب اليه جمهور الأصوليين في ظنية دلالة العام، بسبب كثرة تخصيص العموميات، ولهذا منع بعض الأصوليين العمل بالعام قبل البحث عن المخصص<sup>(٥)</sup>.

## المبحث الثاني : حكم التعارض بين الادلة ، وبيان تعارض العموم

### المطلب الاول : وقوع التعارض والخلاف فيه

يقع التعارض بين النصوص على مختلف أوصافها من حيث العموم والخصوص والإطلاق والتقييد ، ومنها النصان العامان ( أو تعارض العموم ) ، فإذا تعارض نصان عامان :

**فقد يكونان في الكتاب ؛** كما بين قوليه تعالى ، فالأول: ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> دلَّ عمومه على جواز الاستمتاع بما ملكت الأيمان ولو بالجمع بين الأختين ، والثاني : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾<sup>(٧)</sup> دلَّ عمومه أيضاً حرمة الجمع بين الأختين ولو بملك اليمين.

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٣٤.

(٢) ينظر: أصول الأحكام، للدكتور حمد الكبيسي: ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي: ٤٤٤/١.

(٤) ينظر: أصول الأحكام للكبيسي: ص ٣٣٤، وأصول الفقه: للشيخ محمد أبي زهرة: ص ١٥٨.

(٥) ينظر: أصول الأحكام للكبيسي: ص ٣٣٤.

(٦) سورة المعارج من الآية : ٣٠ .

(٧) سورة النساء من الآية : ٢٣ .



وقد يكونان في السنة ؛ كما بين قوليه صلى الله عليه وسلم ، فالأول : ((شَرَّ الشُّهُودِ: الَّذِينَ يَشْهَدُونَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهَدُوا))<sup>(١)</sup> ، والآخر : ((خير الشُّهُودِ: الَّذِينَ شَهِدُوا قَبْلَ أَنْ يَسْتَشْهَدُوا))<sup>(٢)</sup>.  
ففي توجُّه الفقهاء والأصوليين إليهما من حيث دفع التعارض وعدمه وجواز وقوعه وعدمه مذاهب ثلاثة :

**المذهب الأول :** جواز وقوع التعارض ، وهو مذهب جمهور العلماء من الأصوليين والمتكلمين ، واستدلوا على ذلك: الإمكان العقلي ، والوجود ، فقد وجد أدلة يقتضي كل واحد منهما ضد ما يقتضيه الآخر .

**المذهب الثاني :** عدم جواز التعارض مطلقاً على ما ذكره الغزالي ، ولا على سبيل النسخ على ما نقله الشيرازي ، واستدلوا على ذلك بأن وجود الدليلين المتساويين المتعارضين يؤدي إلى تهمة الرسل ، والشبهة في صدقه ؛ لتناقض الكلامين ، وهو منفر عن الطاعة ، ومثل هذا لا يمكن وروده في الشريعة .

**ويجاب :**

**أولاً :** بأن مثل ذلك كان مُبَيَّنًا وواضحاً بالنسبة لأهل العصر الأول - إن وجد - وخفاؤه بالنسبة إلينا ؛ لطول المدة ، وفقد الدليل .. وينحل بالنسبة إلينا أيضاً بالجهد في طلب الجمع بوجه صحيح و ترجيح أحدهما على الآخر - إن وجد المرجح - أو الاعراض عنهما وطلب الحكم بدليل آخر .

**وثانياً :** بأنه إنما يلزم التناقض المنفر إذا كان مؤدًى كلٍ منهما الإتيان به على سبيل القطع والوجوب بحيث لا يجتمع أحدهما مع الآخر ، ولكن ما المانع من أن يرد متعارضان ويكون المراد بهما الإتيان بأحدهما على وجه التخيير أو يكون الطلب بكل منهما على سبيل الإباحة بحيث إذا اتى المكلف بأحدهما أو ترك كلاهما ، فلا يأثم ، ولا يعاقب .

**وثالثاً :** بان النفرة من الشيء على سبيل الالتزام لا يستلزم كونه محالاً ، فقد نفرت طائفة من الكفار من النسخ كما حكاه عنهم سبحانه وتعالى ؛ إذ يقول: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> مع أنه لم يدل على استحالة نفرتهم عنه ، بل اتفق أهل الحق على جوازه ووقوعه<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، رقم الحديث (٢٥٣٤)، ٤/١٩٦٣.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الأفضية، باب بيان خير الشهود، رقم الحديث (١٧١٩)، ٣/١٣٤٤.

(٣) سورة النحل ، الآية : ١٠١ .

(٤) ينظر : روضة الناظر : ص ١٥١ - ١٥٢ .

**المذهب الثالث :** التوقف عن العمل بأحدهما وتقدمه على الآخر ، ونسب إلى داود الظاهري ، والباقلاني ، واستدلوا على ذلك بأنهما دليلان متعارضان متساويان في العموم أو الخصوص ، ولا يمكن فيهما الجمع ، ولا الترجيح ، فوجب التوقف عنهما .

**ونوقش أولاً :** بان عدم إمكان الجمع والترجيح في كل دليلين تساويا في العموم أو في الخصوص ممنوع ؛ إذ التساوي في ذلك لا يعني التساوي في جميع الاحوال ، فقد يكون أحد العمومين مخصوصاً قبل التعارض ، فتضعف دلالاته ، فيترجّح معارضه عليه .

**وثانياً :** بأنه يمكن بمعرفة التأريخ بينهما دفع التعارض بنسخ المتأخر المتقدم ، فلا داعي إلى التوقف .

ويظهر للباحث الميل الى مذهب الجمهور وهو جواز التعارض ووقوعه؛ لقوة ادلتهم .

### **المطلب الثاني: التعارض بين العموم**

لا يخفى على المتابع أنّ كلامنا في هذا المبحث يخص ( تعارض العموم ) وقد تكلم علماء هذا الفن بكلامٍ يعم العام والخاص أحياناً ، وسأحاول أفراد الكلام ؛ ليكون منحصراً في تعارض العموم حسب مقتضيات جهة وحدة البحث الذاتية .

وبعد اتفاق الجمهور على وقوع التعارض بين النصوص ، فالعموم هنا له صنفان :

- صنف يكون الدليلان عاميين مطلقاً .
  - صنف يكون الدليلان عاميين من وجهٍ .
- الصنف الأول : كون الدليلين عاميين بإطلاق .**

وبدايةً لأبد من الحديث عما هو عامٌ بلا قيد وهو العام المطلق ، فقد كان لعلماء هذا الفن مسالك تفضي الى دفعه ؛ حيث اختلفوا في التقديم والتأخير والترتيب ( الترجيح ، التأريخ ، الجمع بينهما ، السقوط ، التخيير ) وذلك ثلاثة مسالك :

**المسلك الاول :** تقديم النظر في الترجيح ، ثم في التأريخ ، ثم في الجمع ، ثم الحكم بسقوطهما والرجوع الى الأدون ، فالرجوع من الكتابين الى السنة ، ومن السننتين الى القياس ، فقول الصحابة ، او العكس ، وعند تعارض القياس الى التخيير بينهما وإلى هذا ذهب جمهور الحنفية وبعض المحدثين<sup>(١)</sup> .

**المسلك الثاني :** مذهب جمهور الاصوليين والمنكلمين وبعض الحنابلة كالمقدسي وبعض الحنفية كابن الهمام وابن امير الحاج وبعض الشافعية كالغزالي والجويني وغيرهما وهو أن واجب المجتهد :

(١) ينظر: إرشاد الفحول ، للشوكاني: ص ٢٧٤-٢٧٥ .

١- الجمع بينهما إن أمكن ، وذلك كما يذكر الإمام المقدسي أن يكون أحد العامين أخص من الآخر أو يمكن حمل أحدهما على تأويل صحيح دون الآخر<sup>(١)</sup> ، وكما يقول الإمام الأمدى بأن ورد أحدهما على سبب خاص بخلاف الآخر<sup>(٢)</sup> أو كان أحدهما وارداً في حيز النفي ، والآخر في حيز الشرط ، ففي جميع هذه الصور يجمع بينهما وجوباً ، ولا ينظر إلى المرجح ، ولا إلى التاريخ ، وذلك ؛ لأن إعمالهما أولى من إلغائهما أو إلغاء أحدهما<sup>(٣)</sup> .

٢- الترجيح بينهما إن وجد لأحدهما ما يقدمه على الآخر ، سواء كان من جهة المتن أو السند أو الراوي أو الأمر الخارجي ، ووجه تقديم هذا على ما بعده أن الترجيح أولى من النسخ<sup>(٤)</sup> .

٣- النظر إلى التاريخ ، فإن عُلِمَ تقدم أحدهما ينسخ المتقدم بالتأخر ، وإلا بأن كانا متقارنين أو جهل التاريخ يتساقطان ويرجع إلى غيرهما<sup>(٥)</sup> .

**المسلك الثالث :** تقديم النظر في التاريخ ، ثم في الجمع ، ثم في الترجيح ، ثم عند عدم إمكان واحد منها يذهبون إلى التخيير أو السقوط ، وإلى هذا ذهب بعض الحنفية ومنهم صاحب المسلم وشارحه وبعض الشافعية ومنهم الرازي والاسنوي والبيضاوي<sup>(٦)</sup> ، وبه قسّم الأسنوي وصاحب الحاصل تبعاً للرازي في المحصول التعارض بين العموم وغيره إلى ثلاثة حالات :

١- أن يُعْلَمَ أحد النصين متأخراً عن صاحبه فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم بشرط أن يكون الحكم قابلاً للنسخ بتحقيق شروطه .

مثاله : نسخ وجوب التريص حولاً كاملاً عن المتوفى عنها زوجها بالتريص أربعة أشهر وعشراً ، قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾<sup>(٧)</sup> ، ثم جاء نص ناسخ متأخر قال: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾<sup>(٨)</sup> .

٢- أن يُجْهَلَ التاريخ بينهما ، فيُنظَرُ إن كانا قطعيين تساقطا ويُرجعُ إلى دليل آخر .. وإن كانا ظنيين ، فإن كان لأحدهما فضل على الآخر عُملَ به ويكون راجحاً ومقابله مرجوحاً ، وإلا فأمانا إما التساقط أو التخيير .

(١) ينظر: التوضيح مع التلويح : ١٠٣/٢-١٠٤ ؛ و أصول الحسامي مع تعليق الحامي ، ص ٧٨ ؛ والكوكب المنير: ص ٤٢٦١٢ - ٢٢٧ ؛ وارشاد الفحول ، ص : ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) ينظر: روضة الناظر : ٨٠/٢-٨١ .

(٣) ينظر: الاحكام ، للأمدى : ٢٢٢/٤ ؛ و اللع : ص ١٩ .

(٤) ينظر: البدر الطالع ، للمحلي : ٣٦١/٢-٣٦٢ ، وتوجيه النظر : ص ٢٣٥ ؛ والكوكب المنير: ص ٤٢٧ .

(٥) ينظر: المصادر أنفسها .

(٦) ينظر: نهاية السؤل : ١٦٠/٣-١٦٢ ، ومسلم الثبوت بشرح فواتح الرحموت: ١٩٤/٢ - ١٩٥ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية : ٢٤٠ .

(٨) سورة البقرة ، من الآية : ٢٣٤ .

٣- أن يُعْلَمَ تقارنهما ، فإن كانا معلومين وأمكن التخيير تعين القول به ؛ إذ ليس بعد الجمع إلا التخيير ؛ لعدم جريان الترجيح في القطعيين ، وكذلك إذا كانا ظنيين وتساويا من جميع الجهات - إن وُجِدَ - وإن كان فيه ما يَرَجِّحُ الأقوى على معارضه<sup>(١)</sup>.

**الصنف الثاني : كون الدليلين عامين من وجه .**

إذا تعارض دليلان عامان من وجهٍ سواء كانا في الكتاب أو في السنة أو احدهما في الكتاب والآخر في السنة ، فقد كان للأصوليين في دفع التعارض بينهما وعلاج ما بينهما كلامٌ مفاده: هل هذان العامان من وجهٍ يعاملان معاملةً العامين بإطلاق؟

**قولان في المسألة :**

**القول الاول :** حكمهما حكم المطلقين ، وهو قول الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ووجه ما ذهبوا اليه: أن في كل مفهوم جهةً عموم وخصوص ، فعام احدهما مع خاص الآخر وعكسه كالعام والخاص المطلقين من غير الفرق ، فيجري عليهما حكم المطلق عند تعارضهما<sup>(٣)</sup>.

**القول الثاني :** أن حكم العام المقيد يختلف عن المطلق ، وهو مذهب جمهور الأصوليين<sup>(٤)</sup>.

**ووجه ما ذهبوا اليه :**

- عدم اشتهاه تسميته به ؛ حيث إن ( العام من وجه ) لا يسمى (عاماً مطلقاً) ولم يجر تسميته به ، بل يسمى (عاماً من وجه) .

- عدم انطباق الأدلة التي يستدل بها في الترجيح الخاص والعام وجعله بياناً له يفرعون عليه الكلام فيه على جواز تأخير البيان ، وهو لا يتم في العامين من وجه لاتصاف كل منهما بالبيانية لصاحبيه والمبيّنة من الآخر ليس لذاتهما بل لمرجحات خارجية وضم قيود فمثلاً :

قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَدْرُونَ أَرْوَجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَعَشْرًا<sup>(٥)</sup> عام في كل امرأة يتوقى عنها زوجها سواء كانت حاملاً اولاً.

(١) ينظر : شرح الاسنوي والبنخشي على منهاج الأصول : ١٦٠/٣ .

(٢) ينظر : مسلم الثبوت مع فواتح الرحموت : ٣٤٥-٣٤٦/١ ؛ وشرح تنقيح الفصول ، ص ٤٣١-٤٣٢ ؛ شرح التلويح مع التوضيح : ٤٠/١-٤١ .

(٣) ينظر : المصادر أنفسها .

(٤) ينظر : شرح الأسنوي : ١٤٢/٣-١٤٣ ؛ والحاصل من المحصول للأرموي : ٨٦/١ ؛ ومسلم الثبوت مع فواتح الرحموت : ٣٤٥/١-٣٤٦ ؛ وشرح تنقيح الفصول ، ص ٤٣١-٤٣٢ ؛ وشرح التلويح مع التوضيح : ٤٠/١-٤١ ؛ وارشاد الفحول :

٢٧٩/٢-٢٨٠ .

(٥) سورة البقرة ، من الآية : ٢٣٤ .

وقوله تعالى: ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾<sup>(١)</sup> عام في كل حامل يموت عنها زوجها وقد تعارض الدليلان العامان ونحن أمام طريقين: إما بناء الاول على الثاني او العكس .

- فلو بنيت الاول على الثاني ، فإن المعنى سيكون أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر إلا ان تكون حاملا فبوضع الحمل .

- وإن بنيت الثانية على الأولى فالمعنى حينئذٍ : عدة الحامل الوضع إلا ان تكون متوفى عنها زوجها فحينئذٍ بالوضع او بالأشهر فتتزام الأدلة عليها فتتساقط ، وكان الأحرى ان يجتمعا .

فبناءً أحدهما على الآخر يلزم الترجيح بلا مرجح وهو باطل ؛ لعدم وجود مرجح في نفس الأمر، فلو رُجِحَ أحدهما على الآخر بواسطة مرجح خارجي فلا يكون داخلاً في ما نحن فيه ، فهو خارج عن محل النزاع ؛ لأنه محل نزاعنا فيما تعارض عاما من حيث هما عامان لا من حيث أمر خارجي .

وعلى مذهب الجمهور فـ(حكم العامين من وجه ) مغاير لـ(حكم المطلقين) ، فقد كان لدفع التعارض بينهما كلام لم تتوافق أطرافه ، وهم مذاهب:

**المذهب الاول** : ذهب جماعة من الأصوليين ومنهم إمام الحرمين في الورقات وشارحه المحلي<sup>(٢)</sup> إلى تخصيص كل منهما بالآخر إن أمكن ذلك ، مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : ((إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس))<sup>(٣)</sup> ، مع حديث: ((إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه))<sup>(٤)</sup>، فالأول خاص بالقلتين وعام في المتغير أوصافه وغير المتغير .. والثاني عام في قلتين والأقل وخاص بما غلب على احد الاوصاف الثلاثة المذكورة ، وبينهما تعارض .

وجه التعارض : أن الاول يقتضى طهارة الماء إذا بلغ قلتين مطلقا تغير او لم يتغير .

والثاني يقتضى كون الماء نجساً عند تغير أحد الاوصاف .. بلغ قلتين او لم يبلغ .

والحل : ان يجمع بينهما بتخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر ، فيكون التقدير : إذا بلغ الماء قلتين لا ينجس بملاقاة النجس إن لم يتغير احد اوصافه .. وما تغير احد اوصافه ينجس بملاقاة النجاسة وإن بلغ قلتين ، وبه يندفع التعارض بينهما ولا يبقى له أثر .

(١) سورة الطلاق ، من الآية : ٤ .

(٢) ينظر : شرح الورقات للجلال المحلي، ص ١٠٣، واللمع ، ص ١٩ ، والمستصفي : ١٤٩/٢-١٥٠ ، وروضة الناظر ، ص ١٣١ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، رقم الحديث (٦٥)، ١٧/١. قال الحاكم: الحديث صحيح. ينظر: خلاصة الأحكام للنووي: ٦٦/١.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطهارة وسننها، باب الحياض، رقم الحديث (٥٢١)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. ينظر: تخريج الأحاديث للزيلعي: ٤٦٣/٢.

وفي هذه الصورة إن لم يمكن الجمع فيُصار الى الترجيح بشرط وجود مرجح؛ مثاله : تعارض حديثي ((النهي عن قتل النساء))<sup>(١)</sup> و ((الأمر بقتل من ارتد عن الاسلام))<sup>(٢)</sup>.

وجه التعارض : أن الاول اقتضى المنع من قتل النساء مرتدة او لا .. والثاني يقتضي قتل المرتد مطلقاً امرأةً كان او رجلاً .

فلا يمكن الجمع بينهما ؛ إذ لا جمع بين القتل وعدمه ، فحينئذٍ يُلاذ الى الترجيح بينهما وهو :

- إما بطريق ترجيح الاول وهو النهي عن قتل النساء مطلقاً ؛ بأن رواية ابن عباس رضي الله عنهما - عمل بمقتضاه ، ففيه جمع بين صحة الرواية وعمل الراوي بخلاف الثاني<sup>(٣)</sup>.

- أو يرجح الثاني بقتل المرتدة فقط ؛ لاشتماله على ذكر العلة ؛ لان القاعدة: ( أن ترتب الحكم على المشتق يدل على علئية المأخذ ) وهو الردة ههنا ؛ ولأن الاول يوافق قياس المرتدة على الزانية المحصنة إلى غير ذلك من المرجحات<sup>(٤)</sup>.

وإذا لم يمكن الترجيح بينهما ، فيصار الى التخيير عند بعض الأصوليين ، وإلى سقوطهما ، والرجوع الى البراءة الأصلية عند غيرهم<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثاني : إثبات التعارض بينهما وعدم جواز العمل بينهما .**

وهو رأي الجمهور ، قال الشيرازي : " فالواجب في مثل هذا أن لا يقدم أحدهما على الآخر ، إلا بدليل شرعي من غيرهما "<sup>(٦)</sup>

وبعد القول بتساويهما وتعارضهما ، فلهم في معالجة التعارض طريقان :

**منهم** من ينظر إلى التأريخ أولاً .. ثم إلى الترجيح .. وإن لم يُعلم التأريخ ، وعند عدم المُرجِّح ، واستوائهما سنداً ومنتاً يرجع إلى المرجحات الخارجية ؛ كالترجيح بكثرة الرواة ونحوها ، وإن لم يوجد فعلى الخلاف المتقدم في حكم التعارض من التخيير بينهما في العمل بأحدهما ، او الرجوع الى المرجح الخارجي .

**ومنهم** من ينظر أولاً الى الجمع بينهما إن أمكن ، وإلا فإلى المرجحات الداخلية ؛ كما إذا كان عموم أحدهما مقصوداً دون الآخر ، وبه رجح حديث النهي عن الصلاة في الاوقات المخصوصة ، فإنه - كما نقله الزركشي في البحر المحيط - قال : " لما دخلها - أي احاديث

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قتل النساء في الحرب، رقم الحديث (٣٠١٥)، ٦١/٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله، رقم الحديث (٣٠١٧)، ٦١/٤.

(٣) ينظر : روضة الناظر ، ص ١٣١.

(٤) ينظر :المستصفى : ١٥٠-١٤٩/٢ ؛ وروضة الناظر ، ص ١٣١.

(٥) ينظر : اللع ، ص ١٩ ؛ والمستصفى : ١٥٠-١٤٩/٢ ؛ وروضة الناظر ، ص ١٣١.

(٦) اللع ، ص ١٩ - ٢٠ .

النهي - التخصيص بالإجماع في صلاة الجنازة ضعفت دلالتها فتقدم عليها أحاديث الوضوء وتحية المسجد وغيرها " (١).

وبه رجّح الإمام الغزالي قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (٢) على قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (٣)، فإن الأول مرجّح على الثاني؛ لأنه يستثنى منه عدم جواز التمتع بالأمة المشتركة، فتكون دلالتها ضعيفة بخلاف الآية الأولى، فتكون راجحة عليها، ولصعوبة الحل الداعي إلى كثرة الاختلافات بين العلماء نقل الزركشي عن ابن دقيق العيد أن: "هذه المسألة من مشكلات الأصول" (٤).

والراجح من المذهبين ما ذهب إليه الجمهور لقوة الأدلة.

رأي الباحث :

النصان العامان - مطلقا او مقيدا - دليلان متعارضان متعادلان يثبت فيهما حكم التعارض

كبقية الأدلة ، فينظر :

أولاً : إلى الجمع بينهما ، ثانياً : إلى الترجيح ؛ لان إعمالهما أو أعمال أحدهما اولى من سواه ،  
ثالثاً : عند وجود المرجح يقدم على النسخ ؛ لان الترجيح اغلب من النسخ وأنه مقدم عليه حسب التدرج في التقديم والتأخير ، والحمل على الأغلب اولى ، وثالث : ينظر الى التأريخ للمصير الى النسخ ، ورابعاً : إن لم يعلم التأريخ يصار الى السقوط والرجوع الى دليل آخر ... هذا والله اعلم .

(١) البحر المحيط : ١٦٥/٨ .

(٢) سورة النساء ، من الآية : ٢٣ .

(٣) سورة المعارج ، من الآية : ٣٠ .

(٤) البحر المحيط : ١٦٤/٨ .

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد، ففي هذه الخاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة، فنستخلص مما تقدم الآتي:

إن التعارض: هو تقابل نصين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر تقابلاً ظاهرياً. والعام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بوضع واحد من غير حصر. للعام ألفاظ كثيرة وصيغ متنوعة.

الراجح في دلالة العام هو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين في أن دلالاته ظنية، بسبب كثرة تخصيص العموميات.

إن التعارض جائز وواقع، ومسالك العلماء في دفع تعارض العموم المطلق ثلاثة:

**المسلك الأول**، وهو مسلك الحنفية: تقديم النظر في الترجيح، ثم في التأريخ، ثم في الجمع، ثم الحكم بسقوطهما والرجوع إلى الأدون، فالرجوع من الكتابين إلى السنة، ومن السنتين إلى القياس، فقول الصحابة، أو العكس، وعند تعارض القياس إلى التخيير بينهما **المسلك الثاني**، وهو مذهب الجمهور، فيقدم:

- الجمع بينهما وجوباً - إن أمكن -؛ لأن إعمالهما أولى من إلغائهما أو إلغاء أحدهما.
  - ثم إن لم يمكن الجمع يُصار إلى الترجيح بينهما إن وجد لأحدهما ما يقدمه على الآخر.
  - وإلا فيصار إلى النسخ بالنظر إلى التأريخ، فإن عُلِمَ تقدم أحدهما ينسخ المتقدم بالمتأخر، وإلا بأن كانا متقارنين أو جهل التأريخ يتساقتان ويرجع إلى غيرهما.
- المسلك الثالث**، وهو لبعض الحنفية: تقديم النظر في التأريخ، ثم في الجمع، ثم في الترجيح، ثم عند عدم إمكان واحد منها يذهبون إلى التخيير أو السقوط.

١. التعارض بين النصوص ذي العموم الوجهي مذهبان فيه:

- مذهب الجمهور أنهما لا يعاملان معاملة العموم المطلق.
- مذهب الحنفية أن حكمهما حكم العموم المطلق.

٢. دفع التعارض بين النصوص العامة من وجه على مذهبين:

- المذهب الأول: تخصيص كل منهما بالآخر إن أمكن ذلك.
- المذهب الثاني: إثبات التعارض بينهما وعدم جواز العمل بينهما.



## المصادر والمراجع

## • القرآن الكريم

١. الإبهاج في شرح المنهاج: للمؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيى السبكي(ت: ٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢. الإحكام في أصول الأحكام ، للمؤلف: أبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي ، مط: المكتبة الإسلامية، بيروت- دمشق- لبنان.
٣. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: للمؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا، دار الكتاب العربي، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤. أصول الأحكام وطرق الاستنباط في التشريع الإسلامي: للدكتور حمد عبيد الكبيسي ، دار السلام - دمشق، ط: ١: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٥. أصول البيهقي: للمؤلف: أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين، فخر الإسلام البيهقي (ت: ٤٨٢هـ)، مطبعة جاويد بريس - كراتشي.
٦. أصول السرخسي: للمؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.
٧. أصول الشاشي: نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي (ت: ٣٤٤هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت.
٨. أصول الفقه: للشيخ محمد أبو زهرة: ، دار النشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
٩. الأنجم الزاهرات على حل ألفاظ الورقات في أصول الفقه: للمؤلف: شمس الدين محمد بن عثمان بن علي المارديني الشافعي (ت: ٨٧١هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن علي محمد بن النملة، مكتبة الرشد - الرياض، ط: ٣، ١٩٩٩م.
١٠. البحر المحيط في أصول الفقه: للمؤلف: أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) ، دار الكتبي ، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١١. البحر المحيط في أصول الفقه: للمؤلف: أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢. البدر الطالع في حل جمع الجوامع: للمؤلف: جلال الدين أبي عبد اله المحلي . تحقيق: مرتضى علي الداغستاني ، مط: مؤسسة الرسالة ناشرون.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: للمؤلف محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي(ت: ١٢٠٥هـ) ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية - الرياض - المملكة العربية السعودية.
١٤. تخريج الأحاديث والآثار: للمؤلف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة - الرياض، ط: ١، ١٤١٤هـ.
١٥. التقرير والتحبير: للمؤلف: محمد بن محمد ابن أمير الحاج الحنبلي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
١٦. توجيه النظر إلى أصول الأثر: للمؤلف: طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم دمشقي (ت: ١٣٣٨هـ) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب ، ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
١٧. تيسير التحرير: للمؤلف: محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي (ت: ٩٧٢هـ)، مصطفى البابي الحلي - مصر ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

١٨. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري: للمؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
١٩. الحاصل من المحصول في أصول الفقه: للمؤلف: لمحمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي، تحقيق: عبد السلام محمود أبو ناجي، جامعة قاريونس - بني غازي، لسنة: ١٩٩٤م.
٢٠. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: للمؤلف: أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، ط: ١١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢١. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للمؤلف: أبي محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم دمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢٢. سنن ابن ماجه: للمؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٢٣. سنن أبي داود: للمؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
٢٤. شرح الاسنوي والبدخشي على منهاج الأصول، محمد بن الحسن البدخشي، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
٢٥. شرح التلويح على التوضيح: للمؤلف: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر.
٢٦. شرح الكوكب المنير: للمؤلف: لنقي الدين أبي البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط: ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٧. شرح الورقات في أصول الفقه: للمؤلف: جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي (ت: ٨٦٤هـ)، تحقيق: الدكتور حسام الدين بن موسى عفانة، جامعة القدس، فلسطين، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٨. شرح تنقيح الفصول: للمؤلف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ط: ١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣.
٢٩. شرح مختصر الروضة: للمؤلف: سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبي الربيع الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٠. فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: للمؤلف: عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللكنوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، لسنة: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣١. القاموس المحيط: للمؤلف: مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب المحقق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط: ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٢. كشف الاسرار شرح المنار: للمؤلف: ابي البركات عبد الله بن محمد احمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت.
٣٣. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي: للمؤلف: عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري (ت: ٧٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٤. لسان العرب: للمؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.
٣٥. اللمع في أصول الفقه، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الثانية ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ.

٣٦. مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، للمؤلف: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَنِّي الكجراتي (ت: ٩٨٦هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط: ٣، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
٣٧. المحصول: للمؤلف: أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط، ٣: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٣٨. المستصفي: للمؤلف: أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م
٣٩. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: للمؤلف: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٤٠. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للمؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبي العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
٤١. المفردات في غريب القرآن: للمؤلف: أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دار الشامية - دمشق بيروت، ط: ١ - ١٤١٢هـ.
٤٢. المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي: للدكتور فتحي الدريني: دار الرسالة - بيروت، ط: ٣، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
٤٣. المذهب في علم أصول الفقه المقارن: للمؤلف: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد - الرياض، ط، ١: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٤٤. نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: للمؤلف: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (ت: ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٤٥. الوجيز في أصول الفقه، للدكتور عبدالكريم زيدان، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
٤٦. الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، للمؤلف: الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - سوريا، ط: ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

## Sources and References

- The Holy Quran
- ١. Delight in explaining the curriculum: for the author: Taqi al-Din Abu al-Hasan Ali bin Abdul Kafi bin Ali bin Tammam bin Hamid bin Yahya al-Sibki (Tel: ٧٥٦ AH), Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut, ١٤١٦ AH - ١٩٩٥ AD.
- ٢. Judgment in the fundamentals of rulings, for the author: Abi Al-Hassan Sayyid Al-Din Ali Bin Abi Ali Bin Muhammad Bin Salem Al-Thaalabi Al-Amadi (T.: ٦٣١ AH), investigation: Abdul Razzaq Afifi, Matt: Islamic Office, Beirut - Damascus - Lebanon.
- ٣. Guiding stallions to the realization of the truth from the science of origins: for the author: Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani Al-Yamani (Tel: ١٢٥٠ AH), investigation: Sheikh Ahmed Izzo Enaya, Damascus - Kafr Batna, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Dar Al-Kitab Al-Arabi, i. ١, ١٤١٩ A.H - ١٩٩٩ A.D.
- ٤. Principles of Judgments and Methods of Deduction in Islamic Legislation: By Dr. Hamad Obaid Al-Kubaisi, Dar Al-Salam - Damascus, I: ١: ١٤٣٠AH-٢٠٠٩ CE.
- ٥. Asoul Al-Bazdawi: For the author: Abu Al-Hassan Ali Bin Muhammad Bin Al-Hussein, Fakhr Al-Islam Al-Bazdawi (T.: ٤٨٢ AH), Javed Press Press - Karachi.
- ٦. Osoul Al-Sarkhasi: For the author: Muhammad bin Ahmed bin Abi Sahl Shams, Al-Imam Al-Sarkhasi (Tel: ٤٨٣ AH), Dar Al-Maarefa - Beirut.
- ٧. Osoul Al-Shashi: Nizam Al-Din Abu Ali Ahmed bin Muhammad bin Ishaq Al-Shashi (Tel: ٣٤٤ AH), Arab Book House - Beirut.
- ٨. Principles of Jurisprudence: By Sheikh Muhammad Abu Zahra: Publishing house: Arab Thought Center - Cairo.
- ٩. Al-Anjam Al-Zahirat on the dissolution of the words of the papers in the fundamentals of jurisprudence: For the author: Shams Al-Din Muhammad Bin Othman Bin Ali Al-Mardini Al-Shafi'i (T: ٨٧١ AH), investigation: Abdul Karim bin Ali Muhammad bin Al-Namla, Al-Rashid Library - Riyadh, edition: ٣, ١٩٩٩
- ١٠. The surrounding sea in the fundamentals of jurisprudence: For the author: Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadir Al-Zarkashi (T.: ٧٩٤ AH), Dar Al-Ketbi, Ed.: ١, ١٤١٤ AH - ١٩٩٤ AD.
- ١١. The surrounding sea in the fundamentals of jurisprudence: For the author: Abu Abdullah Badr al-Din Muhammad bin Abdullah bin Bahadir al-Zarkashi (Tel: ٧٩٤ AH), investigation: d. Muhammad Muhammad Tamer, Scientific Books House - Beirut, ١٤٢١ AH - ٢٠٠٠ AD.
- ١٢. Al-Bader Al-Horea for solving the collection of mosques: For the author: Jalal al-Din Abi Abd al-Mahli
- ١٣. Crown of the Bride of Jewels Dictionary: For the author Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Husseini, Abu Al-Faidh, called Murtada, Al-Zubaidi (Tel: ١٢٠٥ AH), investigation: a group of investigators, publisher: Dar Al-Hidaya - Riyadh - Saudi Arabia.
- ١٤. Graduating Hadiths and Archeology: For the author: Jamal Al-Din Abi Muhammad Abdullah Bin Yusef Bin Muhammad Al-Zayla'i (T.: ٧٦٢ AH), by: Abdullah Bin Abdul Rahman Al-Saad, Dar Ibn Khuzaimah - Riyadh, T: ١, ١٤١٤ AH.
- ١٥. Report and Inking: by the author: Muhammad bin Muhammad Ibn Amir Al-Hajj Al-Hanbali, investigation: Abdullah Mahmoud Muhammad Omar, Scientific Books House - Beirut, first edition ١٤١٩ AH / ١٩٩٩ AD.
- ١٦. Directing attention to the origins of the impact: for the author: Taher bin Saleh (or Muhammad Salih) Ibn Ahmed bin Muhib, Al-Samouni Al-Jazaery, then Damascene (T: ١٣٣٨ AH), investigation: Abdel-Fattah Abu Ghadah, Islamic Publications Library - Aleppo, i: ١. ١٤١٦AH-١٩٩٥AD.
- ١٧. Facilitation of editing: For the author: Muhammad Amin bin Mahmoud Al-Bukhari known as Amir Badshah Al-Hanafii (T.: ٩٧٢ AH), Mustafa Al-Babi Al-Halabi - Egypt ١٣٥١ AH - ١٩٣٢ AD.
- ١٨. Al-Masnad al-Musnad al-Sahih al-Sahih, abbreviated from the matters of the Messenger of God, peace and blessings be upon him and his Sunnah and his days = Sahih Al-Bukhari: by the author:

- Muhammad bin Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Jaafi, investigation: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, Dar Touq Al-Najat, i: ١, ١٤٢٢ AH.
١٩. The result of the crop in the fundamentals of jurisprudence: For the author: Muhammad bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Armawi, investigation: Abdul Salam Mahmoud Abu Naji, University of Qaryounis - Bani Ghazi, for the year: ١٩٩٤ AD.
٢٠. Summary of judgments in the missions of Sunan and the rules of Islam: for the author: Abu Zakaria Muhyiddin Yahya bin Sharaf al-Nawawi (Tel: ٦٧٦ AH), investigation: Hussein Ismail Al-Jamal, Al-Risala Foundation - Lebanon - Beirut, I: A ١, ١٤١٨ AH - ١٩٩٧ AD.
٢١. Rawda Al-Nazer and the Paradise of Views in the Origins of Fiqh on the doctrine of Imam Ahmad bin Hanbal, for the author: Abu Muhammad Muwaffaq al-Din Abdullah bin Ahmed bin Muhammad bin Qudamah al-Maqdisi and then Damascene al-Hanbali, known as Ibn Qudamah al-Maqdisi (Tel: ٦٢٠ AH), Al Rayyan Institution for Printing, Publishing and Distribution I: ٢, ١٤٢٣ AH-٢٠٠٢ AD.
٢٢. Sunan Ibn Majah: For the author: Ibn Majah Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, Majah, the name of his father Yazid (T.: ٢٧٣ AH), investigation: Muhammad Fuad Abdul-Baqi, Arab Books Revival House - Faisal Issa Al-Babi Al-Halabi.
٢٣. Sunan Abi Dawood: For the author: Abu Dawud Suleiman bin Al Ash'ath bin Ishaq bin Bashir bin Shaddad ibn Amr Al-Azdi Al-Sajestani (T.: ٢٧٥ AH), investigation: Muhammed Mohiuddin Abdul Hamid, the modern library, Sidon - Beirut.
٢٤. Explanation of Al-Asnawi and Al-Badakhshi on the Platform of Fundamentals, Muhammad bin Al-Hassan Al-Badakhshi, Scientific Books House for Publishing and Distribution, ١٩٩٣ AD.
٢٥. Explanation of the waving on clarification: For the author: Saad Al-Din Masoud Bin Omar Al-Taftazani (Tel: ٧٩٣ AH), Sabih Library in Egypt.
٢٦. Explanation of the Illuminating Planet: For the Author: To Tekki El Din Abi Al-Waqqa Muhammad bin Ahmed bin Abdul Aziz bin Ali Al-Fetouhi known as Ibn Al-Najjar Al-Hanbali (T: ٩٧٢ AH), investigation: Muhammad Al-Zuhaili and Nazih Hammad, Al-Obeikan Library, Ed.: ٢, ١٤١٨ AH - ١٩٩٧ AD.
٢٧. Explanation of the papers in the fundamentals of jurisprudence: For the author: Jalal Al-Din Muhammad bin Ahmed bin Muhammad bin Ibrahim Al-Ma'al Al-Shafi'i (Tel: ٨٦٤ AH), investigation: Dr. Hussam Al-Din Bin Musa Afaneh, Al-Quds University, Palestine, I: ١, ١٤٢٠ AH - ١٩٩٩ AD.
٢٨. Explanation of the revision of the chapters: For the author: Abi Al-Abbas Shihab Al-Din Ahmed Bin Idris Bin Abdul Rahman Al-Maliki, famous for Al-Qarafi (Tel: ٦٨٤ AH), investigation: Taha Abdul-Raouf Saad, United Technical Printing Company, edition: ١, ١٣٩٣ AH - ١٩٧٣.
٢٩. A brief explanation of Al-Rawda: for the author: Suleiman bin Abdul Qawi bin Al-Karim Al-Tofi Al-Sarrasri, Abu Al-Rabee Al-Hanbali (T.: ٧١٦ AH), investigation: Abdullah bin Abdul Mohsen Al-Turki, Al-Resala Foundation - Beirut, I: ١: ١٤٠٧ AH-١٩٨٧ AD.
٣٠. Fatih Al-Rahmoot, explained by Muslim, Al-Thabut: by the author: Abd Al-Ali Muhammad Bin Nizam Al-Din Muhammad Al-Sahhalawi Al-Ansari Al-Laknawi, investigation: Abdullah Mahmoud Muhammad Omar, Scientific Books House, for the year: ١٤٢٣ AH - ٢٠٠٢ AD.
٣١. The surrounding dictionary: For the author: Majd Al-Din Abi Taher Muhammad Bin Yaqoub Al-Ferozabad (T.: ٨١٧ AH), investigation: The Office of the Heritage Investigator at the Al-Resala Foundation, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution - Beirut, i: ٨: ١٤٢٦ AH-٢٠٠٥ AD.
٣٢. Disclosure of secrets. Explanation of Al-Manar: For the author: Abi Al-Barakat Abdullah bin Muhammad Ahmad bin Mahmoud Al-Nasafi (Tel: ٧١٠ AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut.
٣٣. Disclosure of the secrets on the origins of the pride of Islam Al-Bazdawi: for the author: Abdul Aziz bin Ahmed bin Muhammad, Alaa El-Din Al-Bukhari (Tel: ٧٣٠ AH), investigation: Abdullah Mahmoud Muhammad Omar, Dar Al-Kutub Al-Alami Scientific - Beirut, i: ١, ١٤١٨ AH-١٩٩٧ AD.
٣٤. Lisan Al-Arab: for the author: Muhammad Bin Makram Bin Ali, Abi Al-Fadl, Jamal Al-Din Ibn Manzoor Al-Ansari (T.: ٧١١ AH), Dar Sader - Beirut, I: ٣: ١٤١٤ AH.

٣٥. Shining in the Fundamentals of Jurisprudence, by Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Youssef Al-Shirazi (Tel: ٤٧٦ AH), Dar Al-Kutub Al-Alami, Edition: Second Edition ٢٠٠٣ - ١٤٢٤ AH.
٣٦. Bahar Al-Anwar Complex in the Strange Things and News Kindness, for the author: Jamal Al-Din, Muhammad Tahir Bin Ali Al-Siddiqi Al-Hindi Al-Fatini Al-Gujarati (Tel: ٩٨٦ AH), Council of the Ottoman Encyclopedia Department, T: ٣, ١٣٨٧ AH - ١٩٦٧ AD.
٣٧. Crop: For the author: Abu Abdullah Muhammad bin Omar al-Razi, nicknamed Fakhruddin al-Razi (Tel: ٦٠٦ AH), study and investigation: Dr. Taha Jaber Fayyad Al-Alwani, Al-Risala Foundation - Beirut, I, ٣: ١٤١٨ AH - ١٩٩٧ CE.
٣٨. The Hospital: For the Author: Abu Hamid Muhammad bin Muhammad Al-Ghazali Al-Tousi (Tel: ٥٠٥ AH), by: Muhammad Abdul Salam Abdul Shafi, Dar Al-Kutub Al-Alami, Ed. ١, ١٤١٣ AH - ١٩٩٣ AD
٣٩. The short and correct predicate by transferring justice from justice to the Messenger of God, may God bless him and grant him peace: To the author: Muslim bin Al-Hajjaj Abi Al-Hassan Al-Qushairi Al-Nisaboori (Tel: ٢٦١ AH).
٤٠. The luminous lamp in Gharib, Al-Sharh Al-Kabeer: by the author: Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Fayoumi, then Al-Hamwi, Abu Al-Abbas (d. : around ٧٧٠ AH), Scientific Library - Beirut.
٤١. Vocabulary in Gharib Al-Qur'an: Written by: Abi Al-Qasim Al-Hussein Ibn Muhammad, known as Ragheb Al-Isfahani (T. : ٥٠٢ AH), by: Safwan Adnan Al-Dawoudi, Dar Al-Qalam, Dar Al-Shamiya - Damascus, Beirut, T: ١ - ١٤١٢ AH.
٤٢. The fundamentalist approaches to interpreting opinion in Islamic legislation: by Dr. Fathi Al-Derini: Dar Al-Risala - Beirut, ٣rd floor, ١٤٣٤ AH - ٢٠١٣ AD.
٤٣. The polite in the science of the principles of comparative jurisprudence: For the author: Abdul Karim bin Ali bin Muhammad Al-Namlah, Al-Rushd Library - Riyadh, I, ١: ١٤٢٠ AH - ١٩٩٩ AD.
٤٤. The end of the soul explaining the approach of access: To the author: Abdul Rahim bin Al-Hassan bin Ali Al-Asnawi Al-Shafi'i, Abu Muhammad, Jamal Al-Din (Tel: ٧٧٢ AH), Dar Al-Kutub Al-Alami - Beirut - Lebanon, T: ١, ١٤٢٠ AH - ١٩٩٩ AD.
٤٥. Al-Wajeez in Fundamentals of Jurisprudence, by Dr. Abdul Karim Zidan, Qurtuba Foundation - Cairo.
٤٦. Al-Wajeez in the Origins of Islamic Jurisprudence, by the author: Prof. Dr. Muhammad Mustafa Al-Zuhaili, Dar Al-Khair for Printing, Publishing and Distribution, Damascus - Syria, ٢: ١٤٢٧ AH - ٢٠٠٦ AD.